

الديمقراطية في العالم الثالث

أحمد أهل السعيد، طالب باحث بسلك الدكتوراه مختبر العلوم السياسية، جامعة محمد الخامس/سلا.

Democracy in the third world

AHL ESSAID AHMED, PhD student in the Political Science Laboratory, Mohammed V University /Sale.

ahmedahlessaid@gmail.com

ملخص:

يروم هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفاهيم الديمقراطية من مختلف المقاربات العلمية، مع إبراز الإشكالات التي تطرحها هذه المفاهيم. فضلا عن التطرق لإشكالية الديمقراطية في العالم الثالث، مع اقتراح الحلول المناسبة لمعالجتها. كلمات مفتاحية: الديمقراطية، العالم الثالث، القانون الدستوري، علم النفس، علم الاجتماع.

Abstract: This article aims to shed light on the concepts of democracy from various scientific approaches, while highlighting the problems posed by these concepts. In addition to addressing the problem of democracy in the third world, with proposing appropriate solutions to address it.

Keywords: democracy, the third world, constitutional law, psychology, sociology.

مقدمة:

يعتبر المجتمع أساس وجود النظام السياسي، لذلك يستطيع المجتمع تغيير النظام السياسي وفق ما يشاء حسب ما تستلزمه العوامل النفسية والاجتماعية، وهذه العوامل تختلف من بلد إلى آخر. لذلك تختلف الأنظمة السياسية وفق اختلاف المجتمعات.

إن كل نظام سياسي يحمل البصمات النفسية والاجتماعية للمجتمع الذي أفرزه. لذا لا يمكن فصل النظام السياسي عن المجتمع الذي أنتجه. لهذا لا يمكن تصور نظام سياسي من دون مجتمع، لكن يمكن تصور مجتمع من دون نظام سياسي.

يعد النظام السياسي نتاج مسار من التراكمات الخاصة بكل مجتمع على حدى. لكل مجتمع نظامه السياسي الذي يعكس مساره التاريخي وخلفياته الاجتماعية والنفسية. وهذه العوامل هي المحددة لنجاح أو فشل أي نظام النظام السياسي، مهما كانت طبيعته ديمقراطي أو ديكتاتوري.

حاولت دول العالم الثالث أن تتبنى المؤسسات الديمقراطية الغربية، لكنها فشلت في تحقيق الديمقراطية. وهو ما يدفعنا إلى إلقاء الإشكالية التالية: ما سبب فشل الديمقراطية في الدول العالم الثالث؟ وكيف يمكن معالجتها؟

للإجابة عن هذا السؤال، سنقسم هذه الدراسة إلى مطلبين: الأول حول الديمقراطية وفق مقاربات علمية متعددة، والثاني حول واقع الديمقراطية في العالم الثالث.

المطلب الأول: الديمقراطية وفق مقاربات علمية متعددة

ظهرت الديمقراطية في العصر القديم (الفقرة الأولى)، لكنها تطورت في العصر الحديث من جانب المدارس العلمية التي قدمت لها العديد من المقاربات العلمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: نبذة عن الديمقراطية الغربية

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تنطق باللاتيني بـ "ديموكراسي" يرجع تاريخها قبل القرن السادس قبل الميلاد، وهي مركبة من كلمتين "ديموس"، وتعني عامة الشعب بينما "كراسي" تعني القوة أو السلطة، وبهذا تكون الديمقراطية هي حكم الشعب، حيث تتركز على المبدأ الرئيس المتمثل في صنع القرار، من خلال المشاركة السياسية التي يستطيع بمقتضاها المواطن التأثير في السلطة الحاكمة حتى لا يبق أسيرا لها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ظهرت هذه الطريقة في الحكم في اليونان (أثينا)، عندما كان الشعب يشارك في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف شؤون حياته دون أي وسيط، من خلال لجوء الشعب إلى منطقة واسعة المدى تدعى أكورا، وهذا ما يعرف بالديمقراطية المباشرة. إلا أن التزايد الديمغرافي للشعب واتساع المناطق وتعدددها حال دون ممارسة هذا النوع من الحكم من الناحية العلمية. لذلك حل محلها طريقة مختصرة، فيها يقوم الشعب بتصويت على أشخاص ينوبون عنهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بمختلف نواحي حياتهم، لفترة زمنية محددة كوسطاء بين الشعب والسلطة، وهذا ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية.

وبالتالي، الديمقراطية فكرة تجدد سندها في القصر القديم (اليونان)، حيث كانت أثينا تتكون من ثلاث طبقات: العبيد، الأجانب، السكان الأحرار، غير أن استحواذ الطبقة الأخيرة على الحكم إلى جانب الأمراء والملوك، حال دون ممارسة فلسفة ديمقراطية حقيقية. حيث تم التركيز على الجانب النظري فقط، واستبعد الأجانب من نطاق تطبيقها. مما جعلنا نعد الديمقراطية اليونانية رائدة في مجال المثالية دون الواقعية، والمفارقة ما بين الفلسفة كمثال والديمقراطية كممارسة، جعلت التجربة الديمقراطية في اليونان محدودة الأمد. وما إعدام الفيلسوف سقراط بحجة إفساد عقول الشباب، إلا دليل على ذلك، هذا بالنسبة للعصر القديم.

أما بالنسبة للعصر الوسيط، فقد اختلف الوضع جذريا أثناء سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية، حيث انقلبت من جديد كل مفاهيم الديمقراطية رأسا على عقب في القرون الوسطى أو ما يعرف بعصر الظلام الذي كانت فيه أوروبا تعيش تحت حكم الكنيسة، باعتبارها يد الله في الأرض، فهي التي من حقها أن تقول ما يجوز التفكير فيه وما لا يجوز، كما أنها الوحيدة التي من حقها أن تصف الدولة بالشرعية أو غير ذلك، نظرا لما تمتلكه من سلطة تتمثل بالأساس في منح صكوك الغفران من قبل الكنيسة التي كانت تستخدم الدولة لتطويع الشعب وتخديره بثقافة ثيوقراطية، مفادها أن طاعة الحاكم تجسّد طاعة الله، حيث كانت الكنيسة بمثابة محاكم للتفتيش في ضمائر الشعوب ومقاضاتهم، وهكذا تمت مصادرة حياة العديد من المفكرين أمهم: كوبرنيك وغاليلي وديكارت، بسبب اكتشافاتهم العلمية. وفي هذه المرحلة استخدم الدين كإيديولوجية سياسية لإضفاء الشرعية على الحكام، كما تكشف لنا ذلك العبارات التالية:

لويس الرابع عشر: السلطة تقول إلى الملوك بتفويض من العناية الإلهية، ولا يسأل الملوك عن مباشرة سلطتهم إلا أمام الله الذي خولهم إياه.

لويس الخامس عشر: "لم نلق التاج إلا من عند الله، ولنا وحدنا ممارسة سلطة سن القوانين، ولا نخضع في عملنا لأحد".

كان ذلك في ظل نظام إقطاعي، أدى إلى خلق طبقات الأثرياء والعبيد. استمر هذا الوضع في أوروبا لمدة ألف عام حتى عصر الأنوار الذي عمل فيه الفلاسفة على مواجهة هذا الفكر الزائف. كل هذه الجهود التي قام بها هؤلاء الفلاسفة (مونتسكيو، بودان، هوبس، لوك، روسو...) لم تذهب هباء منثورا، حيث مهدت الطريق لقيام ثورات القرن التاسع عشر التي تمرت على الفكر الذي ساد في

القرون الوسطى، وأقامت محله فكر العصر الحديث: سيادة الشعب، حقوق الإنسان، فصل السلطات، الدستور، استقلالية القضاء... كل هذه المبادئ تم تضمينها في دساتير العصر الحديث.

وبالتالي، الديمقراطية الغربية، تعد تجسيد لمسار التاريخ الغربي، من العصر القديم مروراً بالعصر الوسيط حتى العصر الحديث. أما العالم الثالث حاول تقليد الديمقراطية الغربية دون مراعاة الاعتبارات النفسية والاجتماعية، مما أدى إلى أزمة ديمقراطية.

الفقرة الثانية: الديمقراطية وفق مقاربات علمية

تعد العلوم السياسية علم يهتم بدراسة الظواهر السياسية. وفي إطارها نميز بين ثلاث مدارس أساسية:

- علم النفس السياسي: هو الذي يدرس الظواهر السياسية، انطلاقاً من العوامل النفسية لدى الأفراد والجماعات¹.
- علم الاجتماع السياسي: هو الذي يدرس الظواهر السياسية، انطلاقاً من العوامل الاجتماعية².
- القانون الدستوري هو الذي يدرس الظواهر السياسية، انطلاقاً من النصوص الدستورية.

وإذا قمنا بإسقاط هذه المدارس على موضوع الديمقراطية. فإن لكل مدرسة مفهومها الخاص للديمقراطية. بالنسبة لمدرسة القانون الدستوري، فهي ترى أن الديمقراطية تتمثل في المؤسسات الديمقراطية (فصل سلطات، استقلالية القضاء، حقوق الإنسان...)، ويكفي أن تتضمن دساتير الدول هذه المؤسسات لترتقي إلى الديمقراطية.

وإذا سلمنا بصحة فكر المدرسة الدستورية. فجميع دول المغرب العربي تتبنى المؤسسات الديمقراطية الفرنسية في دساتيرها، وكذلك هناك بعض دول الشرق الأوسط تتبنى في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية البريطانية، نفس الشيء ينطبق على دول أمريكا اللاتينية التي تتبنى في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية الأمريكية. لكن الأوضاع الديمقراطية الموجودة في الدول الغربية ليست هي الموجودة في العالم الثالث.

لذا لا يمكن نقل المؤسسات الديمقراطية من مجتمع إلى آخر، لأن لكل مجتمع نفسية مختلفة عن الآخر. حيث أن المؤسسات الديمقراطية هي ثمرة تطور كل مجتمع. لذلك لكل مجتمع مؤسساته الديمقراطية المختلفة عن الآخر. ففي فرنسا نجد الدولة مركزية، وهذا منسجم مع نفسية المجتمع الفرنسي المؤيدة لتدخل الدولة. أما الدولة في الولايات المتحدة نجدها لامركزية، لأن نفسية الشعب الأمريكي

¹ - دافيد أو. سيرز وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، ترجمة ربيع وهبة وآخرون، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010، ص 45.

² - فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998، ص 27.

تؤيد الحرية وترفض تدخل الدولة. أما بريطانيا لا تتوفر على دستور مكتوب، لكن الأعراف الدستورية مكرسة في نفسية المجتمع البريطاني. وعليه المؤسسات الديمقراطية البريطانية والفرنسية والأمريكية هي صالحة فقط لهذه الدول، لذلك لا يمكن نقلها إلى دول أخرى.

وبالتالي، نقل مؤسسات ديمقراطية على مستوى الوثيقة الدستورية، لن يؤدي إلى تحقيق نفس الديمقراطية الموجودة في الدول المنقولة عنها هذه المؤسسات، لأن هذه الأخيرة بشكل من الأشكال، التنظيمات الرسمية للمجتمع، هنا لا تحمل فقط معنى قانونيا، بل أيضا معنى سوسيولوجيا¹.

إن الفصل بين الديمقراطية والعوامل النفسية والاجتماعية التي أنتجتها الهدف منه جعل الصورة غير واقعية، من خلال التركيز على الجانب الدستوري. العديد من الدول تصدر دساتير جديدة قصد تغيير المجتمع، لكن عند إصدار الدستور لا يتغير المجتمع، لأن الدساتير لا تستطيع تغيير نفسية المجتمع، كيف يمكن لوثيقة دستورية أن تغير نفسية المجتمع التي تكونت في قرون؟، هذا غير ممكن في علم النفس السياسي وعلم الاجتماعي السياسي، لكنه ممكن في نظر المدرسة الدستورية.

لا يمكن فصل المجتمع عن الديمقراطية في علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي، لأن العالم يتوفر على العديد من الأنظمة السياسية المتباينة وفق الخصائص النفسية والاجتماعية لكل مجتمع. لذلك ليست الأنظمة السياسية مجرد قواعد قانونية تقنية، كما ترى المدرسة الدستورية، بل هي نتاج سيرورة تاريخية مرتبطة بكل مجتمع.

لذلك لكي ينجح أي نظام سياسي يجب أن يعكس نفسية المجتمع الذي يتواجد فيه، وإذا لم يتحقق هذا الشرط يفشل النظام السياسي. وهذا الفشل يظهر في الواقع عندما يصبح النظام عاجز على التقدم والنجاح، ويتعرض باستمرار للعقلة من قبل العوامل النفسية والاجتماعية المتعارضة معه.

عندما نتكلم على نفسية المجتمعات، فإننا نقصد بذلك مجموعة من العوامل المتعلقة بالعادات، الأعراق، الدين، المعتقدات، اللغة، والتاريخ...، تجتمع فيما بينها وتتفاعل وتنتج نفسية المجتمعات.

وبالتالي، عندما نتكلم على نفسية المجتمعات نقصد تحديدا هذه العوامل الاجتماعية والنفسية التي أنتجها المجتمع. ومادامت هذه العوامل مختلف من مجتمع إلى آخر، فإن نفسيات المجتمعات، ستضل كذلك مختلفة عن بعضها. واختلاف نفسيات المجتمعات هو أساس اختلاف النظم السياسية، هذا التفكير يعتبر الأساس الذي تقوم عليه نظريات علم النفس السياسي الذي وضع لبناته الأساسية نيقولا ميكيافيلي وغوستاف لوبون.

¹ - مورييس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة للدستورية الكبرى، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص 16.

تري المدرسة الدستورية أن اختلاف الديمقراطية في الدول يرجع إلى اختلاف المؤسسات الديمقراطية لتلك الدول. بينما مدرسة علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي يريان أن اختلاف المجتمعات هو الذي أدى إلى اختلاف المؤسسات الديمقراطية لكل دولة، لأن هذه الأخيرة في نظر مدرسة علم النفس السياسي وعلم الاجتماعي السياسي ليست إلا انعكاس للمجتمع.

تعد مدرسة القانون الدستوري في نظرنا مدرسة مثالية، لأنها تدرس الديمقراطية انطلاقا من الدستور، ولا تعطي للعامل الاجتماعي والنفسي أي أهمية. في حين أن هذين العاملين الذين تهملهما المدرسة الدستورية هما المسؤولان عن بلورة الوعي السياسي الذي يقوم عليه المجتمع الديمقراطي.

تعد المدرسة الدستورية أن المؤسسات الديمقراطية المنصوص عليها في الدساتير قادرة على تغيير أو إصلاح المجتمعات. في حين أن علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي يؤكدان على أنه ليس للنصوص الدستورية أي دور في تغيير أو إصلاح المجتمعات، وإنما دورها فقط هو تنظيم المجتمع، وحتى تحقيق هذا الهدف (تنظيم المجتمع) متوقف على شرطين هما: أولا أن يكون المجتمع واعي، يوفر هذا الشرط بيئة مناسبة تساعد على تطبيق الديمقراطية، لأن وعي المجتمع بأهمية الديمقراطية ستجعله يطبقها ويدافع عنها ويحميها. وثانيا أن تعكس المؤسسات الديمقراطية نفسية المجتمع، بمعنى يجب أن يكون المجتمع هو من أنتج الديمقراطية، وليس تقليدا للدول الأجنبية، والمؤسسات الديمقراطية التي لا تعكس نفسية المجتمع تفشل، مهما بلغت من كمال. هذا لا يعني أن المشكل في المؤسسات الديمقراطية، وإنما في نفسية المجتمع الذي لا تلاءمها هذه المؤسسات.

تحاول المدرسة الدستورية دراسة علاقة الديمقراطية بالمجتمع بمعزل عن ماهو نفسي واجتماعي، لذلك تركز على العوامل القانونية وتهمل العوامل الأخرى، كأن المجتمع هو آلة ميكانيكية خالي من التفاعلات النفسية والاجتماعية.

يرى علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي أنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن العوامل النفسية والاجتماعية التي نشأت فيها. لذلك فهما لا يدرسان الديمقراطية بطريقة ميكانيكية، كما تفعل المدرسة الدستورية التي ترى أن المقترضات القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية قادرة على إصلاح أو تغيير المجتمع.

كما تحصر المدرسة الدستورية الديمقراطية في الدول، في حين أن علم النفس السياسي وعلم الاجتماعي السياسي يريان أن تحقيق الديمقراطية متوقف على المجتمع، لذلك يعرفان الدولة بأنها مجموعة من الأفراد يحملون نفسية المجتمع الذي يتواجدون فيه.

المطلب الثاني: واقع الديمقراطية في العالم الثالث

إن الحديث عن الديمقراطية يستلزم منا تحديد مفهومها (الفقرة الأولى)، ثم طرح الإشكالات العملية التي تواجه تطبيقها في العالم الثالث (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تحديد مفهوم الديمقراطية

إن أبسط مفاهيم الديمقراطية، تعرفها بأنها حكم الشعب نفسه بنفسه، لكن إذا كان الشعب غير واعي كيف سيحكم؟. من هذا المنطلق رفض الفيلسوفان سقراط وأفلاطون الديمقراطية، واعتبروها حكم غوغاء (فوضوي)، لأن الشعب الواعي هو فقط المؤهل لكي يحكم نفسه بنفسه.

تعيش شعوب العالم الثالث في مؤسسات ديمقراطية شكلية. حيث يعتقد أن تطبيقها كافي لترقي الدولة إلى الديمقراطية. لكل عندما تتبنى دول العالم الثالث في دساتيرها المؤسسات الديمقراطية لا يتغير الواقع. وهو ما يدفعنا إلى طرح السؤال التالي: لماذا لم تتحقق الديمقراطية رغم تبنى المؤسسات الديمقراطية الغربية في الدساتير العربية؟، لأن تلك المؤسسات لم تنتجها المجتمعات العربية، وإنما تم تبنيها تقليدا للغرب، دون أن تراعي اختلاف العوامل الاجتماعية والنفسية الخاصة بكل مجتمع.

يركزون في دول العالم الثالث على آليات ممارسة الديمقراطية (الأحزاب السياسية، الدستور، البرلمان...) دون الاهتمام بالإنسان الذي سيمارس الديمقراطية، كما أن جل الدراسات المتعلقة بالديمقراطية تصب في المنحى المؤسساتي، وتهمل علاقة المفهوم بالمجتمع، نحن أكيد لا نقصي الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات، لكن دورها يبقى منحصر في نهاية المطاف في المساهمة في بناء الديمقراطية، على خلاف المجتمع الذي يلعب دور مباشر في تكريس ثقافة الديمقراطية لدى وعي الأفراد، لأن الديمقراطية تربية وثقافة، وبعد بناء الوعي المجتمعي (المرحلة الأولى) يمكن الحديث حينها عن المؤسسات الديمقراطية (المرحلة الثانية)، لأن الأفراد أصبحوا مؤهلين لها.

من منطلق أن الديمقراطية ثقافة، فهذا يقتضي منا التطرق للتربية باعتبارها تعطي اللبنات الأساسية لبناء شخصية الإنسان الديمقراطي، فإذا كانت هذه التربية ديمقراطية، فمن المنطقي أن نخلق إنسان ديمقراطي، أي حامل لثقافة ديمقراطية تحول له ممارستها على صعيد المؤسسات الديمقراطية. أما إذا كانت التربية غير ديمقراطية، فإنها ستنشأ، وفقا لذلك إنسان غير ديمقراطي. لكن نفسيا لا يوجد إنسان ولد مستبدا، بل هو ضحية لمشروع مجتمعي سلبه حريته وحوله إلى ضحية في يد الظروف والقدر.

عندما نتكلم عن فشل التربية في بناء إنسان ديمقراطي في مجتمعاتنا، فنحن في نفس الوقت نتكلم على فشل الأسرة والتعليم والنخب والإعلام، باعتبارهم المساهمين الأساسيين في بناء الوعي المجتمعي.

فكيف لطفل مورست عليه السلطة الأبوية في الأسرة، والسلطة البيداغوجية في التعليم، والسلطة الاجتماعية في المجتمع، والسلطة الإدارية في المرافق العمومية...، أن يكون ديمقراطياً؟، من أين ستأتي الثقافة الديمقراطية؟، وهو في جميع نواحي حياته من الطفولة حتى البلوغ، تربى وترعرع في الاستبداد، وعندما يصل إلى مرحلة البلوغ، يجد نفسه مؤهلاً لإعادة إنتاج الاستبداد سواء عن علم أو من دون علم¹.

تبين لنا الممارسة الديمقراطية أن هناك نوعين من الديمقراطية، هناك دول تعتمد على المفهوم الشكلي للديمقراطية، من خلال الانتخابات، فصل السلطات، البرلمان...، كدول العالم الثالث. ودول أخرى وهي قليلة تعتمد على الممارسة الديمقراطية كثقافة وتربية وسلوك اجتماعي، شكلاً ومضموناً في مختلف نواحي الحياة. أو بتعبير أكثر وضوح في سياق الديمقراطية يتم التمييز ما بين الديمقراطية الشكلية والديمقراطية الجوهرية التي ندعو إليها، وهناك اختلاف جذري ما بين الممارستين، فبالنسبة للأولى تطبيقها عادة ما يكون سهلاً، من خلال التنزيل الشكلي للمؤسسات الديمقراطية². كما هو حال الدول العربية، أما الثانية فوجودها يقتضي بناء وعي مجتمعي على مر سنوات من تراكم الممارسة الديمقراطية.

وبالتالي، هناك مفهومان للديمقراطية:

- مفهوم ينظر إلى الديمقراطية كمؤسسات ديمقراطية، وهذا الاتجاه تمثله مدرسة القانون الدستوري؛
 - مفهوم ينظر إلى الديمقراطية كسلوك اجتماعي، وهذا الاتجاه يمثل علم النفس السياسي وعلم الاجتماع السياسي.
- إن الديمقراطية الحقيقية، تظهر في مستوى وعي الأفراد وثقافتهم وليس في بناء المؤسسات. لذلك ما يجب التركيز عليه، هو كيفية بناء الوعي المجتمعي، وهذا قد يستغرق وقت طويلاً. بالتالي، فالأمر يتعلق بمشروع مجتمعي يستلزم وجود تراكم تاريخي طويل.
- كثيراً ما نسمع عبارة "تطبيق الديمقراطية". لكن هذه الأخيرة ليست وصفة جاهزة للتطبيق³، الديمقراطية أبعد من كل ذلك، لأننا نتكلم عن مشروع مجتمعي قد يأخذ قرون يتم بنائه تدريجياً، وهذا المشروع مرتبط بمستوى وعي المجتمع، أكثر من ارتباطه بالاعتبارات القانونية أو السياسية. وهناك طريقتان لبناء الوعي المجتمعي:

- إما أن يتم بناء مشروع الوعي المجتمعي عن طريق المصادر المؤثرة فيه (الأسرة، التعليم، الإعلام، النخب...)
- وإما أن نترك لطبيعة أن تقوم بدورها (الأزمات...) وهذه الطريقة ستأخذ وقت أكثر من الأولى.

¹ - بيار بورديو، عن الدولة ترجمة نصير مرو، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص 473.

² - روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000، ص 49.

³ - غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة عادل زعير، هنداوي، القاهرة، 2012، ص 243.

الفقرة الثانية: الديمقراطية في العالم الثالث

تعد الديمقراطية أحسن وأفضل نظام سياسي. لكن ليس المهم ماهو أفضل نظام بل ماهو النظام المناسب للشعوب العربية؟

يعد الوعي من تجليات المجتمع الديمقراطي، لذلك الشعوب الواعية هي الوحيدة التي يمكن لها ممارسة الديمقراطية. أما الشعوب غير الواعية لا يمكن لها ممارسة الديمقراطية إلا شكليا، حيث عندما يكون المجتمع واعى بقيمة الديمقراطية يستخدمها بمسؤولية في إطار ما ينفعه. وعندما يكون المجتمع غير واعى بقيمة الديمقراطية يستخدمها في الفوضى. لذلك الوعي هو الذي يحدد نجاح أو فشل الديمقراطية.

إن الاهتمام العربي بالديمقراطي، المهدف منه تحقيق ما وصل إليه الغرب، لكن الديمقراطية الغربية مرتبطة بالمجتمع الغربي، وبتاريخه وخصوصياته، ومعتقداته وديانته، وهويته وعرقه. كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها وأنتجت المجتمع الغربي. لذلك لا يمكن نقلها وتطبيقها في المؤسسات العربية، لأن سياق نشأتها وتطورها مختلف في المجتمعين. في العالم الثالث يريدون قطف زهرة الديمقراطية بأقل تكلفة، وهذا ضد المنهج التاريخي الذي يستلزم ضرورة وجود مسار تراكمي من الممارسات الديمقراطية.

في المجتمعات الديمقراطية يكون المجتمع أقوى من الدولة، وهذه القوة تتمثل بشكل أساسي في الوعي المجتمعي الذي يتجسد من خلال مراقبة المجتمع للدولة وعدم خروجها عن الديمقراطية. أما في المجتمعات غير الديمقراطية نجد الدولة أقوى من المجتمع، لأن هذا الأخير يكون غير واعى، لذلك يكون ضعيف، وهو ما يتجسد من خلال العديد من سلوكيات أهمها خوف المجتمع من الدولة، وبمجرد غياب الدولة يتحول المجتمع غير الديمقراطي إلى فوضى. إذا حكمت الدولة بطريقة مستبدة المجتمع الديمقراطي، فإن هذا الأخيرة يثور على الدولة. لكن في المجتمعات غير الديمقراطية حينما تحكم الدولة بطريقة مستبدة المجتمع غير الديمقراطي، فإن هذا الأخير يخضع وينضبط للدولة. لكن إذا حكمت الدولة بطريقة ديمقراطية المجتمع غير الواعي، فإن هذا الأخير يحول الديمقراطية إلى فوضى، وفي هذه حالة يجب أن تكون الدولة قوية لمواجهة الفوضى. لذلك ليست صدفة أن تحكم المجتمعات غير الديمقراطية من قبل الدول المركزية، وتحكم المجتمعات الديمقراطية من قبل الدول اللامركزية.

يعد التنظيم أهم ميزة تتمتع بها المجتمعات الديمقراطية، لذلك هي لا تحتاج إلى تدخل الدولة، لأنها تنظم نفسها بنفسها. على خلاف المجتمع غير ديمقراطي الذي تكون فوضى أهم ميزاته، لذلك يتعين على الدولة التدخل لضبط المجتمع.

إن الديمقراطية الحقيقية يقودها الديمقراطيون الحقيقيون الذين تظهر الديمقراطية في سلوكياتهم اليومية، وليس في خطاباتهم التي تغازل أوهام المجتمع. رغم أن هذه الأوهام لم تحقق للمجتمعات أي نفع، لكنها لا تزال تصدقها.

يطالب الكثيرون في العالم الثالث بدولة ديمقراطية، لكنهم لا يطالبون بمجتمع ديمقراطي، فهم يتحدثون فقط عن الدولة، وليس عن المجتمع، لكي يلغو دورهم في الديمقراطية، في حين أن المجتمع هو الذي أنتج الدولة وليس العكس.

عندما نجد المجتمعات الديمقراطية تحترم المؤسسات الديمقراطية، فذلك لأن هذه المجتمعات هي التي أنتجت تلك المؤسسات الديمقراطية. أما في العالم الثالث المؤسسات الديمقراطية في واد والمجتمعات في واد آخر، لأن هذه المؤسسات لم تنتجها مجتمعات العالم الثالث، لذلك هذه المجتمعات لا تتقيد بها وتخضع لها عن وعي وقناعة، بل فقط حينما تجبر على ذلك بالقوة خوفا من العواقب.

إن التعطش العربي للديمقراطية من أجل تقليد الغرب، يمكن أن يتحقق فقط في الجانب الاقتصادي، لكن لا يمكن أن ينطبق على الجوانب الأخرى. إن التغيرات السريعة التي يراها البعض عند بعض الدول الغنية، يقف ورائها العوامل الاقتصادية فقط. لذلك فالتركيز على العوامل الاقتصادية وتحسين ظروف المجتمع، تنفع هذا الأخير أحسن من انتظار المسار الطويل الذي تستلزمه تحقيق الديمقراطية.

إن عد الغرب المعيار الوحيد للديمقراطية في العالم، يأتي في سياق الهيمنة الثقافية الغربية على العالم، لأن هناك العديد من الشعوب ذات ثقافات ومعتقدات وديانات مختلفة، لذلك نحن أما تجارب ديمقراطية تختلف وفق المسارات التاريخية الخاصة بكل مجتمع.

إن الإشكالات المتعلقة بالديمقراطية في العالم الثالث لا تتعلق بالجوانب الدستورية. بقدرما تتعلق بأزمة المجتمع الديمقراطي، لأن الدولة الديمقراطية تتوقف على المجتمع الديمقراطي، وهذا الأخير يتوقف بدوره على وجود نفسية ديمقراطية للمجتمع، وهذه النفسية تتحكم فيها اعتبارات تاريخية واجتماعية... إلخ، وليست للاعتبارات القانونية أو السياسية أي دخل في تركيبها أو تكوينها.

إن الديمقراطية الحقيقية لا تقاس بالدساتير أو المؤسسات الديمقراطية، بقدرما تقاس بالممارسة الديمقراطية في مختلف نواحي حياتنا. إن الأزمة التي تعاني منها الدول العربية، هي أزمة وعي مجتمعي، وهذه الأزمة لا يمكن معالجتها بالمواد المالية أو بالنصوص الدستورية، لأنها أزمة معقدة تجمع بين ما هو اجتماعي ونفسي، لذلك معالجتها تحتاج مئات السنوات.

عندما سيرتقي الوعي المجتمعي إلى الديمقراطي، حينها ستبني مؤسسات ديمقراطية تعكس نفسية المجتمع الديمقراطي، لكن تحقيق ذلك مسألة معقدة وبطيئة قد تحتاج قرون. والأمر ليس بالبساطة التي تتصورها المدرسة القانونية، لأن الوعي تتحكم فيه عوامل نفسية واجتماعية، وليس للعوامل القانونية أي تأثير في الوعي.

إن الديمقراطية الحقيقية تتوقف على النفسية الديمقراطية، ويتوقف تحقيقها على مسار من التراكمات والتضحيات حتى ترتقي نفسيات الشعوب إلى الديمقراطية، وهذا الأمر قد يأخذ قرونا ليتحقق، من الصعب تغيير نفسية المجتمعات التي تكونت في قرون. ولا يوجد أي قانون أو مؤسسات مهما كانت قادرة على القيام بذلك، وحتى التغيرات التي قد تظهر في الواقع، تبقى مؤقتة وشكلية لا تمس الجوهر، لأن نفسية المجتمعات تتغير تدريجيا حسب مستلزمات الواقع. وعندما ترتقي نفسيات الشعوب إلى الديمقراطية، حينها يمكن بناء دولة ديمقراطية تعكس نفسية المجتمع الديمقراطي. وخارج هذا الإطار لن تتحقق الديمقراطية، لأنه لا يمكن لنا أن نبني ديمقراطية في الأعلى (الدولة) والاستبداد في الأسفل (المجتمع) مادام الأعلى ليس إلا انعكاسا للأسفل.

لذلك نحن لا نريد ديمقراطية شكلية في الدولة، ونحن في حياتنا اليومية نعيش في ظل نظام اجتماعي استبدادي. إن الاستبداد يوجد في مختلف نواحي حياتنا من الأسرة والمدرسة مروراً بالمجتمع إلى الحكم، فلماذا حينما يتعلق الأمر بالحكام نندش وننهر لاستبدادهم، ونحن مختلف نواحي حياتنا استبدادية؟

إن الديمقراطية تبني من الخاص إلى العام، وليس العكس. فمن يريد دولة ديمقراطية يجب أن يكون هو أولاً وقبل كل شيء ديمقراطياً. والدولة ماهي إلا مجموعة من الأفراد الذي جاءوا من المجتمع تشبعوا بقيمه ومبادئه، وعندما يصلون إلى السلطة يعيدون إنتاج ما تشبعوا به من قيم سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية. فمن يريد ديمقراطية في مجتمع مستبد، كأنه يريد الديمقراطية في الهرم، والاستبداد في القاعدة، وهذا لن يغير أي شيء بل قد يزيد الوضع أكثر تعقيداً. فليس كل خطورة إلا الأمام تؤدي إلى الخير، فالكثير من الثورات غير المدروسة التي تحكمت فيها المشاعر غير المسؤولة أدت بالأمر إلى الهاوية. وعندما تعمق في ثورات العالم نجد أنها أغلبها خربت الشعوب أكثر مما أصلحتها.

أصبحت الديمقراطية في العالم الثالث تقتصر فقط على الخطابات الفاعلون الرسميون. لكن عندما تسقط الدولة، وتتاح الحرية للمجتمع العربي، يحولها هذا الأخير إلى فوضى، والتاريخ العربي الحديث يتضمن الكثير من الأحداث التي تؤكد ذلك، أهمها عندما سقط الرئيس صدام حسين سنة 2003 اقتحم الشعب مؤسسات الدولة وقام بسرقتها. كما أن الانتفاضات العربية سنة 2011 تعد أكبر تجربة خضعت لها الشعوب العربية، وكشفت حقيقتها. حيث عندما اندلعت الانتفاضة في مصر سنة استغل الفوضويين أجواء الحرية وقاموا بحرق الكنيسة، وسرقة المتحف المصري، ولو لم يتدخل الجيش لتأمين مؤسسات الدولة لتمت سرقة جميعها. أما في ليبيا فكانت حالة خاصة من الفوضى لم يشهد لها التاريخ مثيلاً منها، لا سيما عندما قام المتمردون بقتل القذافي بطريقة بشعة لا تمثل للقانون الدولي الإنساني أو حتى الدين الإسلامي بصلة. وكذلك نفس الشيء حدث في سوريا عندما استغل الفوضويين الحرية، ودمروا صواريخ الدفاع الجوي. أما في اليمن فقد استغل الحوثيين سقوط الرئيس، واستولوا على كل أسلحة الدولة. كل هذه الأحداث رغم أنها متقاربة زمنياً تبين أن الشعوب العربية لم تستفد من الدروس، لأن نفس الأخطاء التي ارتكبت في العراق تكررت في مصر وليبيا وسوريا واليمن.

إن ثورات الربيع العربية التي أسقطت بعض الحكام يجب أن تعلم أن الحاكم العربي لم يولد مستبد، وإنما هو انعكاس للمجتمع الذي جاء منه، وحامل لتربيته وثقافته، وتبعاً لذلك لا يمكن أن تؤدي هذه الثورات إلى تغيير جذري في المنطقة، بقدر ما ستكون معبراً لثورات أخرى، مادام الاستبداد متأصل في نفسية المجتمعات، لأن تغيير حاكم يحاكم لن يغير شيء، وإنما الذي يجب تغييره هو نفسيات المجتمعات. وعندما نعرف المسار الذي تأخذه نفسيات المجتمعات حتى تتبلور على حالها، سنقتنع أن تغييرها صعب، إلا بفضل أزمات تقلب مجرى الشعوب.

خاتمة:

نخلص مما سبق أن الديمقراطية في العالم الثالث، مثل النبتة التي نمت في أرض غير صالحة لزراعة، لذلك قامت معوجة، وهذه هي حصيلة الديمقراطية الشكلية. لذلك فمكان الخلل أصبح جد واضح في مجتمعاتنا، ألا وهي التربة، وكيف سنجد لها خصبة؟. فوجود ديمقراطية يتوقف على وجود إنسان ديمقراطي يتوفر على أهلية لقيادة المشروع الديمقراطي: وهل يمكن أن نتصور إنسان ديمقراطي دون تربية وثقافة ديمقراطية؟، وهل يمكن أن نتخيل تربية وثقافة ديمقراطية دون مجتمع ديمقراطي؟، وهل يمكن أن نتصور مجتمع ديمقراطي دون وجود نفسة ديمقراطية؟

المراجع

- بيار بورديو، عن الدولة ترجمة نصير مروة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
- دافيد أو. سيرز وآخرون، المرجع في علم النفس السياسي، الجزء الأول، ترجمة ربيع وهبة وآخرون، الطبعة الأولى، المركز القومي للترجمة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2010.
- فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1998.
- روبرت أ. دال، عن الديمقراطية، ترجمة أحمد أمين الجمل، الطبعة الأولى، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2000.
- غوستاف لوبون، روح السياسة، ترجمة عادل زعير، هنداوي، القاهرة، 2012.
- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، الأنظمة للدستورية الكبرى، ترجمة جورج سعد، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992.